المخطط الوطني لتسريع تحول منظومة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
PACTE ESRI 2030
ROYAUME DU MAROC
MINISTÈRE DE L'ENSEIGNEMENT SUPÉRIEUR, DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ET DE L'INNOVATION
المملكة المغربية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و الإبتكار
MARRAKECH
جامعة القاضي عياض
UNIVERSITÉ CADI AYYAD
كلية العلوم القانونية والسياسية – قلعة السراغنة
Faculté des Sciences Juridiques et Politiques
EL KELÂA DES SRAGHNA

ماستر
قانون الأعمال والاستثمار

بطاقة تقنية

المنسقة البيداغوجية:

الاستاذة حنان السكتاوي
h.sektaoui@uca.ac.ma

التعريف بالمسلك :

يعد ماستر قانون الأعمال والاستثمار تكوينا جامعيا متخصصا يهدف إلى تعميق معارف الطلبة في مختلف فروع القانون المرتبطة بمجالي الأعمال والاستثمار، مع التركيز على الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية.
يجمع هذا التكوين بين الجانب النظري والتطبيقي، بما يسمح للطالب بفهم القواعد القانونية المؤطرة للمقاولة والاستثمار، والقدرة على تحليل الإشكالات القانونية التي تطرحها المعاملات التجارية والمالية والاستثمارية.

أهداف التكوين :

يهدف ماستر قانون الأعمال والاستثمار إلى تعميق المعارف القانونية لدى الطالب في تخصص قانون الأعمال سواء قواعد الموضوع أو القواعد الإجرائية مع الانفتاح على القواعد الخاصة وأخرى ذات طبيعة دولية لها صلة بمجال الأعمال.

كما يهدف هذا التكوين إلى منح الطلبة الآليات التي تيسر لهم معالجة مختلف قضايا الأعمال لاستشراف مستقبل التجارة ببلادنا من أجل بلوغ التنمية المنشودة.

كما يروم هذا التكوين تخريج طلبة مؤهلين لمسايرة المهنة القانونية والقضائية.

إضافة إلى ذلك يهدف هذا التكوين إلى إعداد طلبة قادرين على مواصلة دراستهم على مستوى الدكتوراه في تخصص الأعمال.

الكفايات :

يمكن لخريج الماستر تطوير مجموعة من الكفايات، أهمها:

- تحليل النصوص القانونية والاجتهادات القضائية.
- دراسة الوضعيات القانونية للمقاولات والمستثمرين.
- إعداد وتحليل العقود التجارية والاستثمارية.
- تحديد المخاطر القانونية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية.
- تقديم الاستشارات القانونية في مجال الأعمال.
- التعامل مع المنازعات التجارية والاستثمارية.
- إجراء البحوث والدراسات القانونية المتخصصة.
- القدرة على التواصل والإقناع في البيئة المهنية.

منافذ التكوين :

يفتح ماستر قانون الأعمال والاستثمار آفاقا مهنية وأكاديمية متعددة، وفقا لشروط الولوج الخاصة بكل مهنة، ومن أبرزها:

- المحاماة.
- الاستشارة القانونية.
- العمل القانوني داخل الشركات والمقاولات.
- المؤسسات البنكية والمالية.
- شركات التأمين.
- المؤسسات والهيئات المكلفة بالاستثمار.
- الإدارات والمؤسسات العمومية.
- مكاتب الدراسات والاستشارات.
- محاكم التحكيم والوساطة وتسوية المنازعات.
- البحث العلمي والتدريس الجامعي، من خلال مواصلة الدراسة في سلك الدكتوراه.

الفئة المستهدفة:

يستهدف الماستر أساسا، الطلبة الحاصلين على الإجازة في القانون أو الاقتصاد والتدبير، ولا سيما في تخصصات القانون الخاص أو ما يرتبط بها، وفق شروط الولوج والانتقاء التي تحددها الجامعة.

وحدات المسلك:

الفصل الأول

- نظام المسؤولية القانونية
- القانون الاجتماعي المعمق
- قانون الشركات المعمق
- القانون التجاري المعمق
- القانون الإجرائي
- اللغة الإنجليزية
- الجماعات الترابية المقاولة

الفصل الثاني

- قانون التمويل والائتمان
- قوانين الاستثمار
- النظام المالي والمحاسبي للمقاولة
- عقود التجارة الدولية
- قانون الملكية الصناعية والتجارية
- الثقافة المقاولاتية وتقنيات التواصل
- منهجية البحث العلمي

الفصل الثالث

- منازعات الأعمال
- التسويق الرقمي للأعمال
- القانون الجنائي للأعمال
- القانون الدولي الخاص للأعمال
- البورصة والسوق المالية
- الصفقات العمومية المعمقة
- الافتحاص والتدقيق المقاولاتي

الفصل الرابع

- مشروع نهاية الدراسة

(يعادل 7 وحدات)